

عقد قرض شخصي بعائد ثابت



07-01-2025

المواافق

الثلاثاء

أنه في يوم

أولاً: بنك الكويت الوطني - مصر - شركة مساهمة مصرية - ومقره قطعة ١٥٥ - مركز المدينة - القطاع الأول - منطقة البنك - التجمع الخامس ويمثله السيد رئيس مجلس الإدارة وينوب عنه في التوقيع على هذا العقد

الأستاذ [] السيد الأستاذ [] (طرف أول) « ويشار إليه فيما بعد بكلمة البنك »

ثانياً : السيد [] مصرى الجنسية []

01/04/2024

صادرة بتاريخ

2 7 0 0 1 2 4 0 1 0 0 5 5 8

رقم قومي

(طرف ثاني) [] ADDRESS [] والقيم BUSINESSMAN [] ويعمل بوظيفة

تمهيد: حيث أن البنك يقوم، بمنح قروض شخصية للأفراد (موظفي الشركات، رجال الأعمال وغيرهم) طبقاً للإجراءات والقواعد المعمول بها بالبنك وحيث أن الطرف الثاني قد تقدم للبنك للحصول على قرض شخص بعد إطلاعه على القواعد والإجراءات الخاصة بمنح هذه القروض وموافقتها عليهما كما قد وافق البنك على ذلك أيضاً والتقت إرادة الطرفين على تحرير هذا العقد وفقاً للشروط الآتية بعد أن أقر كلاهما بأهلية للتعاقد.

البند الأول: يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبنده من بنوده.

البند الثاني: بموجب هذا العقد وافق البنك على أن يمنح الطرف الثاني قرضاً متوسط الأجل بمبلغ وقدره 20,000.00 جم / دولار

دفع لأمر وإنذن الطرف الثاني دفعه عشرة ألف جنيه مصرى فقط

3401271853410010

رقم

البند الثالث: اتفق الطرفان على أن مدة هذا القرض 12 شهر تسدد على أقساط شهرية تبدأ من [] وتنتهي في []، وأقساط سنوية «إن وجدت» تبدأ من []، وقيمة القسط الواحد مبلغ وقدره [] جم / دولار، فقط [] شاملة العوائد والعمولات وتنتهي في [] قيمة القسط الواحد مبلغ وقدره [] جم / دولار، فقط [] المحتسبة عليه وفقاً للبند الرابع.

البند الرابع: يحتسب على مبلغ القرض طوال مدة سريانه عائد قدره 28 % سنوياً يضاف إلى كامل قيمة أصل القرض ليصبح إجمالي المديونية الناشئة

عن القرض مبلغ وقدره [] جم / دولار، فقط []

يسرى على مبلغ القرض عمولة قدرها 0.75 % تدفع عند التوقيع على هذا العقد كمصاريف إدارية ولمرة واحد.

البند الخامس: في حالة منح القرض بضمان تحويل الراتب يقر الطرف الثاني بموافقتها على ما جاء بتعهد شركة [] (جهة عمله) خصم قيمة أقساط القرض بصفة شهرية من راتبه الشهري لحين تمام السداد وإضافتها إلى حسابه المفتوح بالبنك برقم [] وذلك سداد لقيمة القرض المنوح له من البنك.

البند السادس: في حالة عدم التزام الطرف الثاني بسداد قيمة القرض أو قسطه من أقساطه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها يحق للبنك أن يحتسب على كل مبلغ [] سنوياً وتحتسب يوماً بيوم من تاريخ التأخير حتى تمام السداد ويعتبر القرض رغم استحقاقه وحلول أجله مفتوحاً

في الحدود الازمة لتصفيته حتى سداد الرصيد المدين بالكامل وذلك لقييد العوائد والمصروفات على الحساب طبقاً لما جرى عليه العرف المصرفي في هذا الشأن.

البند السابع: لا يحق للطرف الثاني المقترض السداد المعجل للقرض إلا بعد إنقضاء ستة أشهر من تاريخ إنشاء القرض، وإذا مارغب الطرف الثاني - بعد فوات

الستة أشهر المذكورة - في سداد القرض سداداً معجلاً وتصفيته قبل تاريخ إستحقاقه فإنه يتلزم بسداد العوائد المستحقة حتى تاريخ السداد المعجل بالإضافة إلى

توقيع العميل

صحة توقيع

سداده لغarama السداد المعجل باوع % على الرصيد المدين الباقي والمطلوب سداده.

البند الثامن: فوض الطرف الثاني (المقترض) البنك بخصم قيمة أقساط القرض وعوائده وملحقاته من حسابه الجاري رقم 3401271853410010 المفتوح بالبنك.

البند التاسع: يصرح الطرف الثاني (المقترض) للبنك فى أى وقت يشاء بنقل وتحويل حساباته من حساب إلى آخر وكذا إدماج وتوحيد حساباته ومعاملاته مع البنك فى حساب موحد بدون حاجة إلى اخطاره أو إذنه وكذا يصرح للبنك فى أى وقت يشاء ولو قبل ميعاد الاستحقاق بإجراء المعاشرة بين التزاماته المختلفة المختلفة وارصنته الدائنة التي يحتفظ بها البنك وضمها ودمجها بأى عملية كانت وبالأسعار المعلنة بالبنك فى يوم الدفع أو الضم وذلك لتحصيل قيمة القرض وعوائده وعمولاته.

البند العاشر: وافق الطرف الثاني (المقترض) على أن يترازن البنك فيما يشاء ولمن يشاء فى أى وقت كان عن حقه الناشئ عن هذا العقد كله أو بعضه وعن أية ضمانات له وأن يحل الغير محله فى كافة حقوقه دون حاجة إلى إنذار أو إخطار أو إجراء قضائي بذلك.

البند الحادى عشر: يقر الطرف الثاني (المقترض) ويوافق بأن تكون سجلات البنك وحساباته دليلاً لاثبات صحة المديونية المستحقة عليه وأن كشوف الحساب ومراسلات البنك التي يرسلها إليه تعتبر صحيحة ومعتمدة منه ما لم يعترض عليها كتابة خلال شهر من تاريخ إرسالها إليه وتعتبر صور خطابات البنك ودفاتره وسجلاته دليل على صحة إرسال هذه المراسلات إليه وجة عليه بما ورد بها.

البند الثاني عشر: في حالة استحقاق دين البنك لأى سبب من الأسباب يحق له بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ إنذاره للطرف الثاني (المقترض) قانوناً أن يسلك كافة الإجراءات القانونية المناسبة لاستياد حقوقه وكافة مطلوبات القرض من أصل وعوائد وعمولات ومصروفات.

البند الثالث عشر: يقر الطرف الثاني (المقترض) بأن تسرى شروط هذا العقد في مواجهة خلفه الخاص والعام.

البند الرابع عشر: يصرح الطرف الثاني للبنك بالاطلاع على كافة حساباته لدى البنك والحصول على أية معلومات تخص هذه الحسابات كما يصرح للبنك بتقديم أية معلومات عن تعاملاته مع البنك لدى كافة أجهزة الدولة في حالة اتخاذ البنك لأية إجراءات قانونية ضده، كما يصرح للبنك بإخطار الضامن في حالة ظهور أية مؤشرات تشير أو إخلال منا في الوقت المناسب والأثار المترتبة على ذلك.

البند الخامس عشر: يصبح أصل دين القرض وعوائده وعمولات وملحقاته والمصروفات جميعها مستحقة الأداء فوراً دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إجراء قضائي في الأحوال الآتية:

١. إذا أخل الطرف الثاني أو قصر في دفع القرض في مواعيد استحقاقه.

٢. إذا صدر حكم ضد الطرف الثاني قضى بإشهار إفلاسه أو إعساره أو فقد أهليته.

٣. إذا قفل حساب الطرف الثاني لأى سبب من الأسباب.

٤. إذا أخل الطرف الثاني بأى التزام من الالتزامات المترتبة على هذا العقد.

البند السادس عشر: كل نزاع ينشأ (لقدر الله) عن تفسير هذا العقد أو تطبيق بنوده يكون من اختصاص محاكم

البند السابع عشر: حالة اتخاذ الطرفان العنوان المبين قرين كل منهما موطنًا مختارًا لهما تصح عليه كافة المراسلات قانونياً ويتعين على الطرف الثاني (المقترض) أن يعلن البنك بأى عنوان أو محل مختار جديد في حالة تغير عنوانه.

الطرف الثاني

المقترض

الطرف الأول

البنك المقرض

الاسم
07-01-2025
التاريخ

الاسم
07-01-2025
التاريخ

صحة توقيع